

## الراديكاليات السياسية الجديدة في فرنسا

نقاش فكري فرنسي حول الفاشيات والراديكاليات والفوضويات المستجدة يمينا ويساراً



لم تكن حركة "السترات الصفراء"، التي تواصل تظاهراتها الاحتجاجية كل سبت منذ 17 تشرين الثاني 2018 برغم القمع البوليسي الشرس، سوى جزء من الغضب المجتمعي العارم الذي زادت في تأجيج كثر متطرفة من الراديكاليين، من اليسار واليمين على حد سواء، فضلاً عن مجموعات نضالية أخرى ليس لها من غاية غير التصادم مع النظام القائم. فمن "البلاك بلاك" الكتل السوداء إلى الفاشيين الجدد، ومن الزاديسيت إلى طالبى النجاة دون أن توحد بينهم أيديولوجيا معينة؛ فبعضهم يعادي الرأسمالية، وبعضهم يعادي اليهودية أو الإسلام، فيما يجاهر غيرهم بعدائه للاتحاد الأوروبي، ولكنهم يلتقون جميعاً في رفض رهانات اللعبة الديمقراطية، والاحتجاج العلني، وحتى العنف كوسيلة تعبير.

أبو بكر العيادي  
كاتب تونسي

هذا الموضوع يمثل هاجس المفكرين والباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية في الوقت الراهن، من ذلك مثلا أن مجلة "العلوم الإنسانية" أفردت في عددها الأخير ملفاً عن الراديكاليات السياسية الجديدة في فرنسا، لمعرفة مدى نموها وانتشارها في أوساط الشبيبة، وتساءلت هل تعكس أزمة سياسية، وهل يشكل عنفها تهديداً للسلطة، فضلاً عن أساليب تنظيمها. يعرف معجم لاروس الراديكالية بأنها "كل مذهب متصلب في كل ما يتعلق بالمعتقد السياسي"، ولكن التعريف اتسعت منذ القرن الماضي ليشمل التطرف ومشقاته، كالأصولية والإرهاب، ويمثل في كل الحالات قطعاً مع المجتمع الذي ينشأ فيه التزام الراديكالي، ما يفتح المجال أمام أشكال غير معروفة للعمل السياسي، وهو ما يؤكد أوليفي غالان إذ يعتقد أن "الراديكالية السياسية تتبدى من خلال شريحة واسعة من الأعمال والسلوكيات التي تعتبر عن إرادة المظلمة مع المنظومة السياسية والاجتماعية والثقافية، وحتى مع المعايير والأعراف القائمة". والقطعة في حد ذاتها ليست ماخذاً، ففرانسوا ميتران، كان حث رفاقه، خلال مؤتمر إيبيني الذي انعقد عام 1971، على قبول "القطعة مع النظام القائم والمجتمع الرأسمالي، وإلا فلن يكون لهم مكان في الحزب الاشتراكي". وإيمانويل ماكرون استعمل المصطلح نفسه عندما نشر عام 2016 كتاباً بعنوان "ثورة"، ضمنه أسس برنامجه الرئاسي، ورغم أن الرجلين شجعا صراحة على انتهاك الوضع القائم قبل الوصول إلى هرم السلطة، فلا يمكن بحال أن ننطبق عليهما صورة "المتطرف"، لأن المشروع السياسي الذي يملأه ينضوي تحت معنى انتخابي يحترم المؤسسات، ومن ثم فإن الراديكالية، بمعناها الأشمل، تتسع لمختلف الممارسات والمعتقدات، الجماعية والفردية، اليمينية واليسارية، الدينية والسياسية، الإرهابية والسلمية، السرية والعلنية.

أسما الراديكاليات مشار الجدل فتخص أولئك الذين يرفضون المنظومة بشكل أو بآخر. وإذا كانت المقاربة القانونية قد وضعت منذ ثلاثينات القرن الماضي الحدود التي يُعد انتهاكها خرقاً للقانون، يعاقب عليه مرتكبوه، أفراداً أو جماعات أو تنظيمات، فإنها تعجز عن الإلمام بشئى الراديكاليات، لا سيما تلك التي لا تملك تنظيمياً ولا دعائية أو برنامج نشاط، إذ غالباً ما تتنا دون سابق إنذار. لذلك اختارت السوسولوجيا السياسية مقاربة أخرى تقوم على وصف الأعمال والمشاريع السياسية، بينت وجود ممارسات مستتركة بين الراديكاليين يمكن إجمالها في المساس بالنظام العام، وإرادة إضعاف الإطار الديمقراطي، وتكوين تنظيم شبه عسكري، واستفزازات عنصرية أو حادقة، وينبئى من خلالها نزوع تلك التنظيمات إلى العنف. فهل أن

ذلك مؤشر حاسم على الراديكالية السياسية؟ في الواقع ليس من السهل تحديد ما يمكن نسبته إلى العنف السياسي، فلئن كان عالم الفكر السياسي الأميركي هارولد نيورغ (1927-2001) يربطه بكل أعمال الشغب والفوضى، والحرق والتكسير، وإلحاق الأضرار الجسدية، التي يكون لغاياتها أو ضحاياها أو ظروفها وتنفيذها وأثرها معنى سياسي، أي تلك التي تنحو إلى تغيير سلوك الآخر في وضعية مساومة لها تأثير على المنظومة الاجتماعية، فإن عدداً من علماء الاجتماع يتفقون اليوم على أن الراديكالية السياسية تقتصر، ولو نظرياً، مباركة الجوء إلى هذا النوع من السلوكيات، لأن اعتناق أفكار راديكالية ليس بالضرورة دليلاً على نية استعمال العنف، فقد "يكون الفرد صحيح" كما تقول عالمة الاجتماع إيزابيل صومبي، التي تميز بين "الراديكالية المعرفية" و"الراديكالية السلوكية"، أو بين "راديكالية الرأي" و"راديكالية الأفعال" بعبارة أوليفي غالان.

بيد أن آخرين يعتقدون أن الحركات الحالية، سواء أكانت منظمة أو عارضة، أقل عنفاً مما شهدته فرنسا في القرن الماضي، وأن أغلب الراديكاليات السياسية اليوم تعتمد أعمالاً عنيفة أحياناً وغير شرعية لا محالة، ولكنها لا ترقى إلى الأعمال المسلحة التي كانت ترتكبها منظمة "العمل المباشر" في السبعينات. وفي رأيهم أن الأعمال الحالية تتراوح بين العصيان المدني، واحتلال المقارنات أو الأراضي، والتخريب، وركوب الأحداث، واقتحام مواقع حساسة، وإضراب الجوع، وتحويل المعلومات أو قرصنتها. وكلها تهدف إلى عدم الانصياع إلى القواعد التقليدية للعبة الديمقراطية، أو إدانة قيم ومنظومات مخصوصة، تغيير بتغيير الانتماء إلى اليسار أو اليمين. تقول إيزابيل صومبي "الممارسات الفرغية، ولكن دون استحضر الأيديولوجيا لتبريرها". من جهة اليسار، كانت الراديكالية حتى نهاية السبعينات حكراً تقريباً على تنظيمات صغيرة، تروتسكية وماوية، تتوقع يسار الحزب الشيوعي الفرنسي، وتقدم نفسها كبديل للشيوعية الأرثوذكسية يروم إحياء الروح الثورية، بالعنف إن لزم الأمر. ثم ما لبثت تلك التنظيمات أن توارت تماماً، أو تخلت عن العنف ولم تعد تظهر إلا من خلال المساهمة السياسية المشروعة، بدءاً بالانتخابات، وصولاً

إلى الاحتجاجات الروتينية. أما اليسار المتطرف في صيغته الحالية، فيستمد جذوره هو أيضاً من تيار نقد اللينينية المتفرع عن اليسار الشيوعي في عشرينيات القرن الماضي، وكان من رموزه روزا لوكسمبورغ (1871-1919) في ألمانيا، وأمانو بورديغا (1889-1970) في إيطاليا وأنطون بانوك (1873-1960). وقد ابتعد هو أيضاً تدريجياً عن الشيوعية ليأخذ طابع الفوضويين إذ ينكرون المنظمات، ويدعون إلى تخفيضات يتولسون أمرها بأنفسهم (كان يدفعوا قسماً بسيطاً من فواتير الماء والغاز والكهرباء، أو يرفضوا دفع أثمان تذاكر السينما والنقل العمومي)، ويستولون على شتى الفضاءات ليتخذوها سكناً. هذه الحركة اختفت تدريجياً في بداية التسعينات، ثم عادت إلى الظهور لتلتحق بالمتحجرين ضد كل أشكال العولمة الليبرالية في فرنسا وخارجها.

الراديكاليات مشار الجدل  
تخص أولئك الذين يرفضون  
المنظومة بشكل أو بآخر

ولما كانت هذه التنظيمات متنافذة، لا نستغرب أن نجد بعض ناشطها في التيار الراديكالي المناهضة الفاشية الذي عاد إلى الظهور عقب اعتداءات جماعات من اليمين المتطرف، وتفكك شبكات مقاومة حزب الجبهة الوطنية وأيديولوجيته العنصرية. من هذه التنظيمات أيضاً "الزاديسيت" الذين يدعون "فرض المشاريع الكبرى عديمة الجدوى" إشارة إلى عمليات إنشاء بنى تحتية ضخمة، محدودة الجدوى ومكلفة اقتصادياً أو بيئياً في أوساط الغمانيات، مثل مشروع مطار "نوتر دام دي لاند" في مقاطعة لوار، تحت شعار "ZAD" أي "مناطق التهئية المؤجلة" (d'Aménagement Différé)، فحولها المدافعون عن البيئة إلى "مناطق بنيغي الدفاع عنها" (Zones A Défendre)، ومنها اسمهم

الذي صاروا يعرفون به "Zadistes"، وربطوا فيها سنوات إلى أن تراجعت الحكومة عن مشروعها، كما تراجعت عن مشروع سنتر بارك في غابة روبيون بمقاطعة إيزير، وأوروبا سيتي في مقاطعة فال دواز.

كذلك "منتقدو البدائية" للاميركي جون إيكولوجية راديكالية تقاوم المشاريع الصناعية، وتندد بالتقدم والمجتمع الصناعي، وتستمد جذورها من حركة "الأنارشيكية البدائية" للاميركي جون زرزان الداعي إلى العودة إلى مجتمع من الصيادين الملتقطين، يعيشون بمعزل عن الحضارة التي يعتبرها استلاباً. وتختصر أعمال هذه الحركة في فرنسا في عمليات تخريب ضد شركات بنهمة المس من الحريات العامة. ولكن أخطرهما جميعاً هي الكتل السوداء "black blocs" أو "Schwarzer Block" حسب التعبير الذي ابتكرته الشرطة الألمانية لتسمية أفراد ملتزمين يسترون أجسادهم بالأسود ويقومون بتكسير الممتلكات ومناوشة قوات الأمن وإثارة الشغب. وخطرهما يكمن في عدم خضوعها لتنظيم أو جمعية أو حركة، فهي تتكون من أفراد تجمعهم صلات قريبة أو صداقة، وحساسية "انارشيست" يبررون بمقتضاها اللجوء إلى العنف ضد رموز السلطة كالشرطة والمحاكم والإدارات الحكومية، ورموز الرأسمالية كالبنوك ووكالات التشغيل المؤقت، ووكالات الإشهار، والشركات متعددة الجنسيات مثل "نايك" و"ليفيس" و"ماكرونالد"، وكل ما له علاقة بالعولمة الليبرالية، مثلما يبررون نهب المحلات التجارية بكونه "استعادة ما نهبه لصوص الرأسمالية". وقد تزايد عدد الكتل السوداء منذ 2016 وتزايدت أعمالهم العنيفة التي بلغت ذروتها خلال المظاهرة الثامنة عشرة للسترات الصفراء، يوم 16 آذار 2019، حيث حولوا قلب باريس إلى محرقة. ما دفع الحكومة إلى المسارعة بسن قانون "ضد المتكسرين" في 10 نيسان 2019.

على اليمين، يوجد أرخبيل من التكتلات السياسية الصغرى يتجاوز فيه غلاة الكاثوليك والفاشيون والنازيون الجدد والقوميون ومعادو كل من السامية والإسلام وأوروبا، ولم يبرز منها سوى حزب الجبهة الوطنية، الذي شكل حجم منافس حقيقي على الحكم وصار يعرف الآن بالجمع الوطني.

هذا التفتت هو سمة اليمين الراديكالي الفرنسي الذي لم يفلح منذ بدايات القرن الماضي في تشكيل كتلة موحدة، حتى في عهد حكومة فينشي زمن الاحتلال النازي، حيث توزعت تلك الحركات بين الدعوة إلى قومية أوروبية

يكون أفقها نهر الأورال، وبين التأكيد على تفوق الرجل الأبيض، ولم تستطع أن تعمر طويلاً، فقد اندثرت عقب الحرب العالمية الثانية، ولم يصمد منها سوى "النظام الجديد" الذي انبعث، بعد حله بسبب أفكاره النيوفاشية، في شكل حزب ينسوق إلى المساهمة في الحياة السياسية وشروطها الديمقراطية هو حزب الجبهة الوطنية. ومنذ مطلع الثمانينات، لم يبق من تلك الجماعات الراديكالية سوى عدد ضئيل كـ "البابكرز" Bikers (سائقي الدراجات النارية) و"السكرينيدز" Skinheads (نوي الرؤوس الحليقة)، يبيت أعضاؤه خطابهم المعادي للآخر عبر الإنترنت، بإيعاز من بعض الكتاب العنصريين أمثال الآن سورال، وهيرفي ريسان، وجيروم بوربون.

من تلك الفئات الراديكالية القليلة أيضاً "القلعة الاجتماعية" التي استلمت تجربة كارابونند الإيطالية، وحاولت بعث التيار الوطني الراديكالي، و"الدم والشرف"، و"قتال 18" وكلاهما من النازيين الجدد، والحزب الوطني الفرنسي الذي يتماهى مع حركة الكتاب الإسبانية، ويطمح إلى جلب كل الغاضبين من الأحزاب الحاكمة، والتيار الهوسوي الذي يضم عدة جماعات من الأئراس ورابطة الجنوب، والهويويون الذين يجعلون الهجرة الإسلامية قبلة مساهمهم، ويعتقدون أن استيطانهم يستوجب حركة "روكينكستا" أي استرداد الأراضي المغتصبة وطرد الغاصبين تمثلاً لأفكار منظرهم الكاتب غيوم غاي، الذي يحلم باتحاد عالمي للبلدان التي لا يعيش فيها إلا العرق الأبيض، وكذلك الكاتب رينو كامو الذي يحذر من "التعويض الأكبر"، أي احتلال المهاجرين، العرب والمسلمين بخاصة، للبلاد الفرنسية، وتعويض سكانها الأصليين تدريجياً. ورغم الخلافات، تلتقى تلك الحركات في بعض النقاط كالخوف من الآخر (altérophobie) وتعظيم "النحن" (autophilie)، وهوس الحرب التي سوف تأتي، وهو ما يدفع عدداً منها، المتبقية على الأقل لأن أغلبها تم حله، إلى اتباع طلبة النجاة (survivalistes)، مثلما تلتقي في رفض المجتمع متعدد الإننيات، والرغبة في إقامة جاليات قروية متجانسة عرقياً، ولكنها تميل في معظمها إلى العنف، كحل وحيد لطرد المهاجرين، سيراً على خطى جماعة "قوى التدخل" التي كانت تدعو إلى مواجهة الإرهاب الإسلامي بالإرهاب. وقد بينت وثائق المخابرات العامة أن عنف اليمين المتطرف يفوق عنف اليسار المتطرف، منذ عام 1982، عندما مكنت قيمة الهجرة حزب الجبهة

## لا حرب بين الناس.. لا سلم بين الطبقات... شعار في الشارع الفرنسي

الوطنية بالظهور في الانتخابات. ومنذ ذلك التاريخ، تحول العنف من صراع ضد المتطرف المقابل إلى صراع عنصري ضد الآخر المختلف عرقياً وثقافياً. وليس الإسلام بمعزل عن تلك الصراعات المتطرفة، ففي أعطافه هو أيضاً تيارات راديكالية يعزوها أغلبهم إلى السلفية، والحال أن السلفية في فرنسا، كما يصنفها أوليفي روا، ثلاث فئات، أو لاهما سلفية التقوى التي يرفض اتباعها كل صراع أو التزام سياسي، ويمارسون حياتهم على هدي تعاليم القرآن والسنة.

والثانية هي السلفية السياسية كما تتجلى في خطاب الإخوان المسلمين الذين يسعون للوصول إلى السلطة لفرض الشريعة وإقامة دولة الخلافة. والثالثة تلك الفئات هي السلفية الجهادية، التي ترفض شعائرية سلفية التقوى وقبول الإخوان للعبة الديمقراطية، وتدعو إلى إسلام محارب، يفرض نفسه على الجميع بحذو سيف. يتحرك أنصار هذه الفئة غالباً في سرية تامة، لارتباط أعمالهم بالعنف، لا سيما بعد العمليات الإرهابية التي تعرضت لها فرنسا منذ 2015، وقد قدم المتطرفون فيها أو المتعاطفون معهم تبريرات يمكن إيجازها في ثلاث نقاط: الأولى نابعة من التأويل الحرفي للرسالة الدينية، إذ أن عدداً من الجهاديين يعتبرون أنفسهم أذرع الله في صراعهم ضد أعدائه.

والثانية ذات منحى سياسي يرى أصحابها أن عنفهم ما هو إلا رد فعل على الاعتداءات التي يتعرض لها الإسلام السنّي في الشرق الأوسط، وأن قتل المدنيين مبرر هو أيضاً ما داموا قد صوتوا لحكومات مسؤولة عن قتل الأبرياء في ديار الإسلام. والثالثة قراءة سياسية دينية لبعض المفاهيم الخاصة بالإسلام كالجهاد، بوصفه في نظرهم فرض عين على كل مسلم ضد دار الكفر والحرب.

إن قياس قوة التزام راديكالي ما أيضاً عبر تحسس عدد من الممارسات التي تسبقها، سواء أكانت عدوانية أم مسالمة، لأن الراديكالي لا يدخل طور العنف الفعلي فجأة، وإنما يأتيه بعد إعداد ذهني وطقوسي، على أفراد أو وسط مجموعة.

وجملة القول إن الراديكاليين، سواء أكانوا معادين للسامية، أو عنصريين، أو معادين للإسلام، يعطون صورة عن النهاية سوى علامة على تحلل المجتمع الليبرالي والتوترات الإثنية الثقافية الراهنة، وإرهاصات تنذر بعودة الفاشية.